ترفع تقرير المؤسسات الإصلاحية الأسبوع المقبل

«حقوق الإنسان» بحثت تطبيق العقوبة البديلة على المحكومين

لجنة حقوق الانسان

جانب من الحضور

ناقشت لجنة حقوق الإنسان في اجتماعها امس معايير تطبيق قواعد العفو والعقوبة البديلة بحضور ممثلي وزارتي العدل والداخلية.

وكشف رئيس اللجنة النائب د. عادل الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة عن ان اللجنة سوف تنهي تقريرها عن المؤسسات الإصلاحية وترفعه إلى مجلس الأمة نهاية الأسبوع المقبل مستوفيا جميع ما كلف به مجلس الأمة.

وقال الدمخي إن أعضاء اللجنة مهتمون بموضوع العقوبة البديلة لأنها تساعد في تقليل التكلفة المالية على الدولة للمساجين خصوصا من أصحاب الأحكام البسيطة والأحداث.

وأوضح أن اللجنة لمست تجاوبا من المسؤولين الذين بينوا أن كل من يقبض عليه يعامل معاملة إنسانية ووفق الإجراءات القانونية.

وذكر الدمخي أن الاجتماع بحث بعض الشكاوى حول تعامل مباحث إدارة الهجرة مع بعض الجاليات لا سيما الإجراءات الإنسانية بشأن الجالية السورية مثل الالتحاق بعائل والتمديد والزيارات

«تحسين بيئة الأعمال»: الانتهاء من مناقشة 12 مادة من قانون الصندوق الوطني

أعضاء اللجنة

جانب من الحضور

ناقشت لجنة تحسين بيئة الأعمال والمشاريع الصغيرة في اجتماعها امس قانون الصندوق الوطني للتحسين بيئة الأعمال والتعديلات المقترحة عليه.

وقال رئيس اللجنة النائب راكان النصف في تصريح بمجلس الأمة إن اللجنة عقدت اجتماعها العاشر لمناقشة قانون الصندوق الوطني والتعديلات عليه.

وأوضح النصف انه تم الانتهاء من مناقشة 12 مادة من أصل 35 مادة يتكون منها القانون وسيتم استكمال المناقشة في الاجتماع المقبل.

وأعرب النصف عن أمله بأن تنتهي اللجنة من قانون الصندوق الوطني في اقرب وقت حتى يتم رفع تقريره إلى مجلس الأمة للتصويت عليه

بالحبس سنة وغرامة مالية خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين

نواب يقترحون معاقبة كل من يكفر أو يحرض على تكفير مسلم في مكان عام

اعلن النواب احمد نبيل الفضل ويوسف الفضالة وعمر الطبطبائي وصالح عاشوروصلاح خورشيد عن تقديمهم اقتراحا بقانون بشان إضافة مادة جديدة للقانون رقم 19 لسنة 2012 في شان حماية الوحدة الوطنية مع إعطائه صفة الاستعجال وذلك لمعاقبة كل من يكفر او يحرض على تكفير مسلم آخر سواء كان ذلك رايه او راي شخص آخر في مكان عام او من خلال الصحف والمجلات او بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي او الإعلام المرئي والمسموع بالحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة مالية لا تقل عن خمسة الاف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين.

ونص الاقتراح على ما يأتي:

مادة أولى: تضاف مادة جديدة برقم (1 مكرر) للقانون رقم 19 لسنة 2012 في شان حماية الوحدة الوطنية نصها الآتي:

مادة (1 مكرر): «مع عدم الإخلال باي عقوبة اشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة وغرامة مالية لا تقل عن خمسة الاف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين كل من يكفر او يحرض على تكفير مسلم آخر سواء كان ذلك رايه او راي شخص آخر، في مكان عام او من خلال الصحف والمجلات او بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي او الإعلام المرئي والمسموع، وفي حالة العود يحبس مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة مالية عشرة آلاف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين».

مادة ثانية: يلغى كل حكم يتعارض مع هذا القانون.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

اقتراح نيابي لمعاقبة من يحرض على تكفير مسلم

وتصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يأتي:

جاء في نص المادة (7) من الدستور «العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين». كما جاء في نص المادة (8) «تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين».

وفي المادة (35) «حرية الاعتقاد مطلقة، وتحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان طبقا للعادات المرعية على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب».

إلا أنه في الآونة الأخيرة كثر التشاحن والقذف بين أبناء الشعب الكويتي وبين المقيمين في قضايا تمس المعتقدات والديانات مما يؤدي إلى شق الوحدة الوطنية ونزع التسامح بين الناس مؤثرا بذلك على الاستقرار الأمني والمجتمعي لدولة الكويت.

وعليه فلا يستقيم ذلك إلا بتشريع قانوني ينظم ويحد من تفشي ظاهرة الفرقة والكراهية، فتقدمنا بالمقترح في شان حماية الوحدة الوطنية بإضافة مادة جديدة برقم (1 مكرر) للقانون رقم 19 لسنة 2012 في شان حماية الوحدة الوطنية نصها الآتي:

«مع عدم الإخلال باي عقوبة اشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة وغرامة مالية لا تقل عن خمسة الاف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين كل من يكفر او يحرض على تكفير مسلم آخر سواء كان ذلك رايه او راي شخص آخر، في مكان عام او من خلال الصحف والمجلات او بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي او الإعلام المرئي والمسموع، وفي حالة العود يحبس مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة مالية عشرة آلاف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين».

ونصت المادة (الثانية) من الاقتراح بان يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون.

كما نصت المادة (الثالثة) منه ان على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، وان يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

«البيئة» تقرير «نفوق الأسماك» سيكون جاهزاً خلال أيام

لجنة البيئة البرلمانية

استكملت لجنة البيئة في اجتماعها امس التحقيق في قضية نفوق الأسماك بحضور ممثلي وزارة الأشغال وهيئة الصناعة.

وقال رئيس اللجنة النائب د. عادل الدمخي إن وزارة الأشغال قدمت إفادتها مكتوبة ووعدت الهيئة العامة الصناعة بتقديم إفادة مكتوبة ومن ثم سيتم إعداد التقرير ويكون جاهزا نهاية الأسبوع المقبل ووفق المدة التي كلفنا فيها المجلس والتي كانت شهرا.

وأوضح الدمخي أن اللجنة اشترطت على الجهتين ان تكون إفادتهما حول القضية مكتوبة أسوة بطلبها في الاجتماع السابق من الهيئة العامة البيئة تقديم تقرير مكتوب.

واضاف الدمخي ان الاجتماع استكمالا لاجتماع سابق مع الهيئة العامة للبيئة وان وزارة الأشغال وهيئة الصناعة وجهتا الاتهامات لمجارير الأمطار التي تستخدم للصرف الصحي

جانب من الاجتماع

عسكر يطالب وزير الدفاع برفع سن القبول في السلك العسكري إلى 36 عاماً

عسكر العنزي

طالب النائب عسكر العنزي نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ محمد الخالد برفع شرط السن للقبول في السلك العسكري ليكون حتى 36 عاما ليتمكن جميع الشباب الكويتيين وأبناء الكويتيات والبدون من القبول في وزارة الدفاع.

وقال عسكر في تصريح صحافي: إننا نتمنى سرعة إصدار الوزير الخالد هذا القرار مشيرا إلى أن أبناء الكويتيات والبدون معظمهم شباب تخطوا سن الـ30 عاما ونثق في إدراك الوزير الخالد لهذا البعد الإنساني.

وتقدم عسكر باقتراح برغبة في هذا الشان جاء في مقدمته:

يشهد الالتحاق بالسلك العسكري اقبالا شديدا من الشباب الكويتي وأبناء الكويتيات والبدون ليتالوا شرف الخدمة في الجيش الكويتي والمشاركة في الدفاع عن الكويت وحماية حدودها مستكملين مسيرة الآباء والاجداد الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل رفعة الكويت وحريتها.

ونظرا لأن معظم المواطنين وأبناء الكويتيات والبدون شباب تخطوا سن الـ30 عاما فإنه بات من الضروري رفع سن القبول في السلك العسكري إلى 36 عاما ليتمكن الكويتيون وأبناء الكويتيات والبدون من اللحاق بزملائهم ويتم قبولهم في وزارة الدفاع.

لذا اقترح رفع شرط السن للقبول في السلك العسكري بوزارة الدفاع للكويتيين وأبناء الكويتيات والبدون ليكون حتى 36 عاما.

نظراً للحالة السيئة للطرق والشوارع في هذه المناطق

خورشيد يطالب بصيانة الطرق وأعمدة الإنارة في الرميثية وبيان والدعية والدسمة

صلاح خورشيد

اعلن النائب صلاح خورشيد عن تقديمه اقتراحا برغبة لصيانة الطرق في مناطق الرميثية وبيان والدسمة والدعية وايضا صيانة اعمدة الإنارة في ممرات المشاة.

ونص الاقتراح على ما يأتي:

نظرا للحالة السيئة للطرق والشوارع في مناطق الرميثية وبيان والدسمة والدعية وما تسببه من معاناة لاهالي المناطق المذكورة نتيجة رداءة الاسفلت وتطاير الحصى، وما لحق بها من تجمع المياه مكونة مستنقعات، اسفرت عن آثار سلبية على صحة المواطنين، فضلا عن الإضرار بالسيارات وبممرات المشاة بالإضافة إلى عدم العناية بصيانة أعمدة الإنارة.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة الآتي:

«قيام وزارة الأشغال بصيانة الطرق والشوارع في مناطق الرميثية وبيان والدسمة والدعية وصيانة أعمدة الإنارة في ممرات المشاة».